النقد الحديثي عند الشيخ أحمد ابن الصديق
من خلال كتابه المداوي: نماذج على المحك

بدر العمراني

أستاذ التعليم العالي مساعد بكلية أصول الدين بتطوان.

إنّ علم الحديث ما استوى على سوقه، ونضجت ثماره إلا بالنقد والتمحيص، فلذلك نجد من أَجَلّ شُعَبِه وأعْوَصِها: علم العِلل، الذي برز فيه الخِرّيثُون المَهَرَة من الحُفّاظ كعلي بن المديني، والبخاري، وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، ويعقوب بن شيبة السَّدُوسي، والدارقطني...

الذين خاضوا هذا العلم بتجرّد، متثبتين في أحكامهم، متبصرين بنتائج أفهامهم.. إذ لا يُصْدِرون حُكْما إلا بعد استقراء وأناة..

لكنْ تطاولت السِّنُون والقرون، وأرخت ذيولها على هذا العلم ونتاجه، فبرز أعلام زانوا الطروس بما فهموا، ورَدّوا ما اتّضح لهم فيه الفساد والزيف، وسفهوا الآراء والأحلام.

حتّى إنّ الناظر في أوضاعهم يكون بين سبيلين، إمّا التّسليم، وإما الرّدّ.

فكيف يكون حال طالب العلم تجاه هذه الأوضاع، وكيف سيتعامل معها؟

وهذا البحث سيحاول الإجابة عن هذا السؤال من خلال دراسة نماذج تطبيقية من كتاب المداوي لعلل المناوي للشيخ أحمد ابن الصديق الغماري، وذلك عبر مبحثين:

المبحث الأول: نماذج نقدية تطبيقية

المبحث الثاني: النماذج السابقة تحليلا وتفكيكا

خاتمة بها النتائج المستفادة

وقبل الولوج في الغمار، أود الإلماع بلمحات عن المؤلِّف والمؤلّف:

المؤلّف: هو أحمد بن محمد ابن الصديق الغماري (ت1380هـ) عالم متفنّن، له مشاركة في علوم ومعارف، إلا أنه بارع في علم الحديث بفروعه. وله كتب ورسائل في ذلك فاقت المائة.. [1]

المؤلَّف

عنوانه: المداوي لعلل المناوي

موضوعه: الكشف عن أوهام وأخطاء المناوي في كلامه على أحاديث الجامع الصغير من خلال شرحيه: الصغير المسمى بالتيسير، والكبير المسمى بفيض القدير.

غايته: (لينتفع به الواقف عليه، ويتّخذه حكما يرجع في فصل القول، وتحقيق النقل إليه).

النتيجة: بيان مكانة المناوي من الصنعة الحديثية بأنه بعيد عنها، كثير التخليط والأوهام، مما جعل كتابيه عديمي النفع[2].

وقد مدحه الشيخ عبدالله بن الصديق بقوله: من أراد صناعة الحديث فعليه بالمداوي[3].

---

(1) ينظر: مصادر ترجمته، مثل: كتابه البحر العميق في مرويات ابن الصديق المطبوع في مجلدين، وقد خصص الجزء الأول منه في ترجمته.

(2) ينظر: مقدمة المؤلف المداوي 1/ 5-6.

(3) ينظر: الصفحة الأولى من المداوي الجزء الأول.

وللعلم فإني لم أُسبق إلى طَرْق هذا الموضوع انطلاقا من هذا الكتاب – أي: المداوي– فيما أعلم، سوى:

- نقد عارض للشيخ محمد ناصر الدين الألباني في مواضع من سلسلتيه الضعيفة[1] والصحيحة[2]. دون أن أشترك معه في أيّ منها.
- وما كتبته الدكتورة فدوى بنكيران عبر كتاب وسمته بـ: **ليس من السُّنَّة**: أحكام السيد أحمد بن الصديق الغماري في كتاب المداوي لعلل المناوي. وهو جمع وانتقاء للأحاديث التي حكم عليها الشيخ بالوضع، مع التعليق عليها توثيقا فقط، وقد أشارت في مقدّمته بأنّه مستلٌّ من أطروحتها الموسومة بـ: الاجتهاد في النقد الحديثي المعاصر من خلال كتاب المُداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي.

وأطروحتها لم أقف عليها؛ إلا أنّ كتابها (ليس من السّنّة النبوية) اشتركت معها في ثلاثة أحاديث، سَتَرِدُ بالنماذج 10و12و14. وقد أشرت إلى ذلك تعليقا وتنكيتا في محلّه.

ومنهجي في هذا البحث:

1) انتقاء النماذج بعناية من مواضع متفرقة ومختلفة من كتاب المداوي، حتى أستطيع تكوين صورة متكاملة عن طريقة مؤلفه في النقد، وقد انحصرت في خمسة عشر نموذجا. ولم أعدُها كي لا يطول البحث، وينفرط الزمام.

2) إيراد النماذج واضحة بتمامها دون اختزال أو اجتزاء، خاصة في المبحث الأول، حتى تتّضح الرؤية للقارئ ويدرك المراد.

3) الدِّقة في عرض المَلاَحِظ وتجزيئها دون تداخل أو التباس في المبحث الثاني.

---

(1) ينظر: السلسلة الضعيفة رقم: 6445.

(2) ينظر: السلسلة الصحيحة الأرقام: 3583. 3586. 3943.

4) تعمّد إدراج الأسانيد أحيانا حتى تتميز الرواية، وينكشف الغموض، قبل إصدار الحكم.

5) الالتفات إلى العبارات القادحة والتنبيه عليها.

6) ضبط المشكل من الأسماء والحروف، والمصغّر من الكلمات، إزالة للاشتباه.

والله أسأل التوفيق والسداد، حتى أقدم عليه يوم المعاد.

المبحث الأول
نماذج نقدية تطبيقية

النموذج الأول

قال الشارح في الكبير: (قال المنذري: (ضعيف). وظاهر حال المصنف أنّه لم يره مخرّجا لأشهر من هذين وهو عجيب، فقد رواه البزار عن عمر بهذا اللفظ. قال الهيثمي: وفيه من لم أعرفهم).

قال الشيخ ابن الصديق: (هذا كلام بلغ النهاية في السخافة، ولو جارينا الشارح على سخافته، لقلنا أيضا: وظاهر صنيع الشارح أنّه لم يره معزوّا لأشهر من البزّار، وهو عجيب، فقد خرّجه البيهقي في الشعب، والديلمي في مسند الفردوس، وهما أشهر من مسند البزار، ثم نزيد إغراقا في السخافة المناوية، فنقول: وظاهر صنيع الشارح أنه لم يره مخرجا إلا من حديث عمر مع أنه ورد من حديث أبي هريرة والبراء بن عازب في كتاب هو أشهر من البزار أيضا وهو تاريخ الخطيب، ثم نزيد إبعادا في السخافة، فنقول: وظاهر صنيع الشارح أنّ الحديث لم يطعن فيه أحد، وهو عجيب، فإنّ ابن الجوزي أورده من حديث أبي هريرة في الموضوعات، وهو كتاب متداول مشهور، ثم ليت شعري من أين أخذ أن البزار أشهر من أبي الشيخ ابن حيان، وأنّ العزو لا يكون إلا إلى البالغ النهاية في الشهرة، وأنّ المصنف أحاط علمه بكل المعلومات، فما أسخف المناوي رحمه الله)[1].

(1) المداوي 1/ 318.

النموذج الثاني

قال الشيخ ابن الصديق: (أخرجه أيضا أبو نعيم في تاريخ أصبهان، قال: حدثنا أبو أحمد محمد بن محمد بن يوسف بن مكي الجرجاني، ثنا أبو الحسن محمد بن إسماعيل المروزي، ثنا علي بن حجر[1]، عن عبدالله بن جعفر[2]، عن عبد الله بن دينار، قال: ولا أعلمه إلا ذكره عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دعوتم لأحد من اليهود والنصارى، فقولوا: أكثر الله مالك وولدك».

ورواه الديلمي في مسند الفردوس عن الحداد عن أبي نعيم بسنده، لكنه لم يقل ولا أعلمه إلا ذكره عن ابن عمر، بل ساق الإسناد مساقا واحدا، وذلك من صنيع الديلمي الدّال على ضعفه وعدم ثقته، وعبدالله بن جعفر هو والد علي بن المديني، وهو منكر الحديث متروك، فالحديث في عداد الموضوع)[3].

النموذج الثالث

قال الشيخ ابن الصديق: (أما قوله: وبتعدد طرقه ارتقى إلى الحسن، فتهجم مجرد لا يستند إلى دليل، فإن حديث ابن أبي أوفى وحده حاله حال الصحيح. قال أبو نعيم: حدثنا أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد الحافظ، ثنا عبدالله بن إبراهيم بن العباس البزاز بأنطاكية، ثنا عثمان بن خرزاذ، ثنا عبدالجبار بن العلاء، ثنا سفيان بن عيينة، عن مسعر، عن إبراهيم السكسكي، عن ابن أبي أوفى، عن النبي ﷺ قال: «إذا فاءت الأفياء، وهبّت الأرياح، فارفعوا إلى الله حوائجكم، فإنها ساعة الأوابين، «إنه كان للأوابين غفورا». قال أبو نعيم: (غريب من حديث مسعر لم نكتبه إلا عنه).

(1) في تاريخ أصبهان: حجز بالزاي المعجمة.

(2) هذا ساقط من النسخة المطبوعة من تاريخ أصبهان 2/ 259.

(3) المداوي 1/ 362.

وهؤلاء كلهم رجال الصحيح، وإن كان إبراهيم السكسكي لم يخرج له مسلم، وخرّج له البخاري، إلا أنّ عبدالله بن إبراهيم لم أعرفه، ولم يُذْكر في الضعفاء)[1].

النموذج الرابع

حديث «أنا أولى الناس بعيسى بن مريم في الدنيا والآخرة، ليس بيني وبينه نبي، والأنبياء أولاد علّات، أمهاتهم شتّى، ودينهم واحد» (حم. ق. د) عن أبي هريرة.

قال المناوي في الكبير على قوله (ليس بيني وبينه نبي): أي من أولي العزم، فلا يرد خالد بن سنان بفرض تسليم كونه بينهما، وإلا فقد قيل: إن في سند خبره مقالا، وإنما دلّ بهذه الجملة الاستثنائية على الأولوية، لأن عدم الفصل بين الشريعتين، واتصال ما بين الدعوتين، وتقارب ما بين الزمنين، صيّرهما كالنسب الذي هو أقرب الأنساب.

قال الشيخ ابن الصديق: في هذا أمران، أحدهما: أنّ خبر خالد بن سنان له طرق متعددة، أفردته بجزء مستقل، وهو بتلك الطرق ثابت جزما لا شكّ فيه.

ثانيهما: أنّ الإشكال الوارد من نبوته على هذا الحديث مدفوع بأمر واضح، إلا أنّي لم أر من تنبّه له ممن تكلّم على الحديث وهو أنّ المراد بقوله ﷺ: (ليس بيني وبينه نبي) في المستقبل، فهو متضمّن للإخبار بنزول عيسى عليه السلام آخر الزمان، وصريح أو كالصريح في أنّه لا نبي بعد رسول الله ﷺ، فهو كقوله ﷺ: «لا نبي بعدي»، يرشد إلى هذا أنّه ورد فيه بعض طرق هذا الحديث «لا نبي بيني وبينه إلا أنه خليفتي في أمتي من بعدي»، وهذا وجه أولوية النبي ﷺ، لأنه خليفته في أمته وسيحكم بشريعته، ويتولى أمر إصلاح أمته في آخر الزمان لا ما ذكره الشارح، والله أعلم)[2].

النموذج الخامس

حديث «أهل البدع شر الخلق والخليقة» (حل) عن أنس.

---

(1) المداوي 1/ 428.

(2) المداوي 3/ 70-71.

قال الشارح: بإسناد ضعيف.

قال ابن الصديق: (ما هو ضعيف، بل سنده على شرط الصحيح، فأبو نعيم رواه في الحلية من طريق الطبراني وغيره، ثم من رواية محمد بن عبدالله بن عمار: ثنا المعافى بن عمران، عن الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس به، ثم قال: تفرّد به المعافى عن الأوزاعي بهذا اللفظ، ورواه عيسى بن يونس عن الأوزاعي نحوه.

فهؤلاء ثقات من رجال الصحيح؛ إلا محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي، فهو من رجال النسائي، وهو أيضا ثقة حافظ، وقد رواه عنه جماعة منهم أحمد بن حماد بن سفيان، كما عند أبي نعيم في الحلية، وعلي بن سعيد الرازي كما عند الطبراني، وأبي نعيم في الحلية أيضا، وأحمد بن محمد بن السكن كما عند أبي نعيم في تاريخ أصبهان[1]، ومحمد بن محمد بن سليمان الباغندي الحافظ، كما أسنده الذهبي في الميزان من رواية الدارقطني، ولعله في الأفراد عن الباغندي. ثم قال الذهبي: عقبه: غريب جدا، وتابع محمد بن عبدالله بن عمار: علي بن عمر الموصلي كما عند أبي نعيم في تاريخ أصبهان[2]: في ترجمة فيروز بن عبدالعزيز[3]، فالحديث على شرط البخاري)[4].

النموذج السادس

حديث «أيّما رجل عاد مريضا فإنّما يخوض في الرّحمة، فإذا قعد عند المريض غمرته الرحمة» (حم) عن أنس.

قال في الكبير:(رواه أحمد من حديث أبي داود، ولعله الحبطي، عن أنس، قال الهيثمي: وأبو داود ضعيف جدا). ثم جزم في الصغير بأنه أبو داود الحبطي ولم يَشُكّ.

(1) تاريخ أصبهان 2/ 51.

(2) تاريخ أصبهان 2/ 124.

(3) لا تعرف له ترجمة تكشف عن حاله.

(4) المداوي 3/ 94-95.

قال ابن الصديق: الذي في السند هو الأعمى، واسمه: نفيع بن الحارث الهمداني الدارمي الكوفي القاضي، فلا أدري من أين أتى الشارح بأبي داود الحبطي؟ والعجب أنّه شك أولا في الكبير، بأنّه الحبطي، ثم جزم بذلك في الصغير، وهذا لقلة أمانته وتحقيقه)[1].

النموذج الثامن

حديث «حبّ أبي بكر وعمر إيمان، وبغضهما نفاق» (عد) عن أنس.

قال في الكبير: وفيه حازم بن الحسين، قال في الميزان عن أبي داود: روى منا كير، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه ثم ساق له هذا الخبر.

قال ابن الصديق: ما ذكر الذهبي في الميزان شيئا من هذا أصلا، بل قال: (حازم بن الحسين بصري مجهول). ولم يزد على هذا شيئا[2].

النموذج التاسع

حديث «الحدّة تعتري خيار أمّتي» (طب) عن ابن عباس.

قال في الكبير: أورده ابن الجوزي في الواهيات، وقال: لا يصح وفيه آفات: سلام الطويل متروك، والفضل بن عطية والبلاء فيه منه.

قال ابن الصديق: سلام الطويل توبع عليه، قال أبو نعيم في التاريخ: حدثنا أحمد بن إسحاق، ثنا عبدالله بن بندار الباطرقاني، ثنا إسماعيل بن عمرو البجلي، ثنا محمد بن الفضل بن عطية، عن أبيه، عن عطاء، عن ابن عباس، به.

وإسماعيل بن عمرو البجلي ضعيف أيضا، وإن وثّقه ابن حبان.

(1) المداوي 3/ 183-184.

(2) المداوي 3/ 381.

وفي الباب عن أبي منصور الفارسي، قال أبو نعيم في تاريخ أصبهان: حدثنا عبد الله بن محمد بن محمد، ثنا علي بن محمد بن سعيد الثقفي، ثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، ثنا علي بن غراب، عن ليث ابن سعد، عن[1] ذويد مولى خريش[2]، عن أبي منصور الفارسي، قال: قال رسول الله ﷺ: «الحدة تعتري خيار أمتي».

وأخرجه أيضا الحسن بن سفيان والبغوي وجماعة من وجوه ذكرها، والاختلاف في أبي منصور، قاله الحافظ في الإصابة، وقال الدينوري في المجالسة: ثنا النضر، ثنا محمد بن سلام، قال: قال معاوية لأبي إدريس الخولاني: «يا أهل اليمن، إنّ فيكم خلالا ما تخطئكم، قال: وما هي؟ قال: الجود والحدة وكثرة الأولاد. قال: أما ما ذكرت من الجود، فذلك لمعرفتنا من الله تبارك وتعالى بحسن الخلف، وأما الحدة فإن قلوبنا ملئت خيرا فليس فيها للشر موضع، وأما كثرة الأولاد فإنا لسنا نعزل عن نسائنا. قال: صدقت، لا يفضض الله فاك»[3].

النموذج العاشر

حديث: «الدعاء مفتاح الرحمة، والوضوء مفتاح الصلاة، والصلاة مفتاح الجنة». (فر) عن ابن عباس.

قال ابن الصّديق: والكذب على النبي ﷺ مفتاح جهنّم.

رواه الديلمي عن ابن عباس، وهو في نقدي موضوع، قال الديلمي:

(1) في تاريخ أصبهان: بن.

(2) في تاريخ أصبهان: قريش.

(3) المداوي 3/ 442-443.

أخبرنا والدي، أخبرنا أبو الفضل بن برنمة، ثنا أحمد بن إبراهيم بن تركان، ثنا علي بن إبراهيم بن عبدالله، ثنا محمد بن علي بن الحسين الهمذاني، ثنا محمد بن عبيد، ثنا عبدالله بن عبيد الله المقري، ثنا ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس به[1].

النموذج الحادي عشر

حديث «رمضان بالمدينة خير من ألف رمضان فيما سواها من البلدان وجمعة بالمدينة خير من ألف جمعة فيما سواها من البلدان». (طب) والضياء عن بلال بن الحارث المزني.

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه: عبد الله بن كثير وهو ضعيف، وأورده الذهبي في الميزان ثم قال: وهذا باطل والإسناد مظلم، ولم يصب ضياء الدين بإخراجه في المختارة.

قال ابن الصديق: لا دليل للذهبي على ذلك، والحديث الصحيح بل المتواتر: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه..» شاهد له وناطق بمعناه في الجمعة، وقد ذهب بعض الفقهاء إلى القول بأن سائر الأعمال بالمدينة كذلك، فلا يتهيأ الجزم ببطلانه مع وجود شاهده الصحيح[2].

النموذج الثاني عشر

حديث «سارعوا في طلب العلم، فالحديث من صادق خير من الدنيا وما عليها من ذهب وفضة».

الرافعي في تاريخه عن جابر.

قال ابن الصديق: هذا حديث موضوع في نقدي وإن لم أقف على سنده[3].

---

(1) المداوي 4/ 48-49.

(2) المداوي 4/ 142.

(3) المداوي 4/ 196.

النموذج الثالث عشر

حديث «السحور أكله بركة فلا تدعوه، ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء، فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين». (حم) عن أبي سعيد.

قال في الكبير: قال الهيثمي: (فيه أبو رفاعة، ولم أجد من وثقه ولا من جرحه، وبقية رجاله رجال الصحيح). وبه يُعرف ما في رمز المصنف لصحته.

قال ابن الصديق: ومن جعل كلام الهيثمي حجة على المصنف حتى يأخذ كلامه قضية مسلّمة يرد بها كلام المصنف إنّ هذا العجب؟ فقد يكون أبو رفاعة الذي لم يجد الهيثمي من وثقه ولا من جرحه، قد وجد المصنف من وثقه، وقد يكون المذكور في سند هذا الحديث هو غير الذي بحث عنه الهيثمي فلم يجد من وثقه، وقد يكون أحمد أخرجه بأسانيد متعددة والمصنف ما ذكر هنا إلا بالمروي بالسند الصحيح السالم، وكل هذا هو الواقع، فإنّ أحمد روى هذا الحديث أولا عن إسماعيل عن هشام الدستوائي: ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي رفاعة، عن أبي سعيد به.

ثم أخرجه بعد ذلك عن إسحاق بن عيسى: ثنا عبدالرحمن بن زيد، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري.

وأخرجه أيضا عن المطلب بن أبي ليلى عن عطية العوفي عن سعيد به مختصرا.

فالحديث بطرقه الثلاثة صحيح، وأصله في الصحيحين بل هو متواتر[1].

النموذج الرابع عشر

حديث «سيدرك رجلان من أُمّتي عيسى بن مريم، ويشهدان قتال الدّجّال». ابن خزيمة، (ك) عن أنس.

قال ابن الصديق: هذا حديث باطل[2].

---

(1) المداوي 4/ 258-259.

(2) المداوي 4/ 244.

النموذج الخامس عشر

حديث «السمت الحسن والتؤدة والاقتصاد جزء من أربعة وعشرين جزءً من النبوة». (ت) عن عبدالله ابن سرجس.

قال ابن الصديق: ظاهر سكوت الشارح وعدم استدراكه مُخَرّجا آخر على المصنّف كعادته أنّه لا يوجد مُخَرَّجا لغير الترمذي، وليس كذلك بل أخرجه أيضا الطبراني في الصغير، قال: حدثنا محمد بن أحمد أبو عبد الله البركاتي ثنا نصر بن علي، ثنا نوح بن قيس، عن عبدالله بن عمران الحداني، عن عاصم الأحول، عن عبدالله بن سرجس به.

وأخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان، قال: حدثنا محمد بن إسحاق بن أيوب، ثنا أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، ثنا نصر بن علي به.

وأخرجه أبو طاهر المخلص، قال: حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، ثنا أحمد بن المقدان أبو الأشعث، ثنا نوح بن قيس به[1].

النموذج الخامس عشر

حديث «الشهداء الذين يقاتلون في الصّفّ الأول ولا يلتفتون بوجوههم حتى يقتلوا، فأولئك يلتقون في الغُرف العلا من الجنة، يضحك إليهم ربك، إن الله ﷻ إذا ضحك إلى عبده المؤمن فلا حساب عليه». (طس) عن نعيم بن همّار.

قال في الكبير: **قال الهيثمي**: (رواه الطبراني وأحمد وأبو يعلى، ورجال أحمد وأبي يعلى ثقات). وقضيته أن رجال الطبراني ليسوا كذلك، فعللا هذا المصنف ملام من وجهين: من حيث اقتصاره على الرواية المرجوحة، وعدوله عن أحمد.

قال ابن الصديق: بل أنت ملام من وجهين، ومن حيث ظلمك وتعديك وتقصدك للمصنف بدون موجب سوى الحسد، ومن حيث تغافلك عن اصطلاحه

(1) المداوي 4/ 273.

وأنت تعلم أن لفظ أحمد وأبي يعلى لا يدخل هنا لأنّه عندهما مصدر بلفظ: «اللذين» جوابا للسائل دون لفظ «الشهداء» كما هنا[1].

النموذج الخامس عشر

قال ابن الصديق: قوله: وذكر بعض شراحه أنه حسن، هو عجيب أيضا، فإن القُضاعي خرّجه من طريق يزيد الرّقاشي الذي اعترف الشارح بأنه متروك، فكيف ينقل كلام العامري، وهو رجل جاهل أحمق يصحح الموضوع، ويحسن المنكر بهواه، ولمجرد ذوقه، غير ناظر إلى الإسناد، ولا قواعد التصحيح والتحسين، ولكن الشارح لا يستغرب منه النقل عن العامري[2].

المبحث الثاني

النماذج السابقة تحليلا وتفكيكا

بعد عرض النماذج السابقة بكل أمانة وتجرّد، آن لي الآن أن أدرسها دراسة نقدية فاحصة، وفق الترتيب المسلوك قبل:

النموذج الأول

عليه ملحظان:

الأول: الإقذاع في النقد في قوله: (هذا كلام بلغ النهاية في السخافة... فما أسخف المناوي رحمه الله). وهذا لا يليق.

الثاني: على قوله: (ثم ليت شعري من أين أخذ أنّ البزار أشهر من أبي الشيخ ابن حيان، وأنّ العزو لا يكون إلا إلى البالغ النهاية في الشهرة).

قلت: أخذ المناوي شهرة البزار على أبي الشيخ ابن حيان، من ناحيتين:

(1) المداوي 4/ 306.

(2) المداوي 4/ 306.

الأولى: صنيع المحدثين في التخريج، فإذا نظرنا في كتب التخريج نجدهم يكثرون من العزو إلى البزار أكثر من أبي الشيخ.

	نصب الراية	البدر المنير لابن الملقن	تخريج إحياء علوم الدين للعراقي	التلخيص الحبير لابن حجر	الجوهر النقي لابن التركماني	الدراية في تخريج أحاديث الهداية	تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي
البزار	225	206	79	357	14	111	163
أبو الشيخ	8	13	55	22	2	3	1

الثانية: أبو بكر البزار (ت292هـ) شيخ أبي الشيخ (ت369هـ). والعزو يكون للأقدم.

بل الشيخ أحمد نفسه راعى الشهرة في قوله: (إذا كان الفرع أشهر من الأصل فالعزو إليه متأكد متعين)[1].

النموذج الثاني

عليه ملحظ واحد هو: تضعيفه للديلمي بقوله: (ورواه الديلمي في مسند الفردوس عن الحداد عن أبي نعيم بسنده، لكنه لم يقل ولا أعلمه إلا ذكره عن ابن عمر، بل ساق الإسناد مساقا واحدا، وذلك من صنيع الديلمي الدّال على ضعفه وعدم ثقته..)[2].

قلت: ضعّف الديلمي بدون حجة مقنعة، فهل عبارة الشك المحذوفة من سلسلة إسناد أبي نعيم تعدّ دليلا؟

لا، لا يمكن أن نعدّها حجة، لأمرين:

(1) المداوي 4/ 276-277.

(2) المداوي 1/ 362.

الأول: هي إن صح الحذف من الديلمي فهو وَهَمٌ، والوَهَم إن وقع لا يُسقط عدالة الرجل، قال الشيخ أحمد مقرّرا هذه القاعدة في موضع آخر من المداوي: (الحديث صحيح كما قال المؤلف، وكون راويه وَهِمَ فيه، لا يدل على ضعفه، فإن كثيرا من أحاديث الصحيحين وقع فيها من بعض رواتها وهم، كما أفرد بيان ذلك بالمؤلفات العديدة، وما عدّ أحد تلك الأحاديث التي وقع فيها الوهم بأنّها ضعيفة، ولكن يقال عنها صحيحة شاذة010 فيها وهم، والأصح هو ما يقابلها..)[1].

الثاني: ما هي الأمارة الدالة على أنّ الديلمي هو الذي حذف عبارة الشك من سلسلة الإسناد؟ لا أمارة، لأنّ الأمر فيه احتمالان:

الاحتمال الأول: سهو من الناسخ، لأن النسخة التي ينقل منها الشيخ أحمد ليست بخطّ الديلمي.

الاحتمال الثاني: أن يكون الحذف وقع من الحداد شيخ الديلمي.

لكن الشيخ أحمد سيء الرأي في الديلمي، قال عنه:

في الهداية تخريج أحاديث البداية: قال: (والديلمي قليل التحقيق)[2].

وفي الحنين بوضع حديث الأنين: (لكن شيرويه الديلمي لم يكن بالمتقن ولا الضابط الحاذق الماهر، بل هو عندنا ضعيف؛ وإن لم يسمه بذلك المتقدمون)[3].

قلت: الشيخ قد تفرّد بهذا الكلام دونما حجة أو تفسير. والجرح غير المفسر مطروح كما هو مقرر عند تعارض الجرح والتعديل.

فغالب الاحتمال في تضعيفه يرجع إلى أمرين:

(1) المداوي 1/ 391.

(2) الهداية 3/ 297.

(3) الحنين بوضع حديث الأنين 58.

الأول: أخطاء في المسند، وهذه الأخطاء سبق أن بينت بأنها لا يمكن الجزم بنسبتها إليه لتطرق الاحتمال فيها، وكذلك مسند الفردوس تداولته أيدي الحفاظ والمحدثين، ولم يروا فيه ما يوجب الحكم عليه بالضعف، وأخصهم الحافظ ابن حجر الذي اعتنى بالكتاب انتقاءا واختصارا وعزوا.

الثاني: كثرة المنكرات والموضوعات فيه، وهذا إن جعلناه سببا للتضعيف، فالديلمي لا يُعَدّ بِدْعا في ذلك، بل وقع في هذا أبو نعيم الأصبهاني، والبيهقي... ولم يضعفهم أحد.

النموذج الثالث

قوله: (فإن حديث ابن أبي أوفى وحده حاله حال الصحيح). وعن رجال إسناد أبي نعيم: (وهؤلاء كلهم رجال الصحيح، وإن كان إبراهيم السَّكْسَكي لم يخرج له مسلم، وخرّج له البخاري، إلا أنّ عبدالله بن إبراهيم لم أعرفه، ولم يُذْكَرْ في الضعفاء).

كلامه هذا لا تحقيق فيه:

لأن رجاله رجال الصحيح، تعني أن رجال الإسناد هم من رجال البخاري ومسلم أو أحدهما.

وعندما ننظر نجد:

- عثمان بن عبد الله بن محمد بن خُرَّزاذ البصري، من رجال النسائي فقط[1].
- وعبدالله بن إبراهيم بن العباس البزار، وإن لم يرد في الضعفاء، فيبقى: مجهول الحال.

أبعد هذا يوسم حديث ابن أبي أوفى بـ: حاله حال الصحيح؟

بل الصواب فيه: ضعيف الإسناد. يرتقي لدرجة الحسن بشواهده، كما قال المناوي.

(1) ينظر: تهذيب الكمال 19/ 417.

النموذج الرابع

عليه ملحظان:

الأول في ثبوت خبر خالد بن سنان من طرقه المتعددة.

الثاني: إثبات زيادة: «لا نبي بيني وبينه إلا أنه خليفتي في أمتي من بعدي».

أما **الأول**: فها هي ذي طرق حديث نبي ضيّعه قومه:

وقد ورد مرسلا ومرفوعا:

✓ المرسل من طريق سعيد بن جُبَيْر

رواه ابن أبي شيبة في المصنف قال: حدّثنا وكيع، قال: ثنا سفيان، عن سالم، عن سعيد بن جُبير قال: جاءت ابنة خالد بن سنان العبسي إلى رسول الله ﷺ فقال: مرحبا بابنة أخي، مرحبا بابنة نبي ضيعه قومه[1].

وأبو الحسين بن بُشْران في الجزء الثاني من الرابع من أمالي عبد الرزاق، عن إسماعيل الصفار سماعا، أنبأنا عبد الرزاق إملاء، حدثنا سفيان، عن سالم الأفطس، عن سعيد بن جبير قال: جاءت ابنة خالد ابن سنان العبسي إلى النبي ﷺ، فقال: مرحبا بابنة نبي ضيعه قومه.

قال الحافظ: ورجاله ثقات إلا أنه مرسل[2].

قلت: فيه سالم بن عجلان الأفطس. و إن كان صدوقا في نفسه كما جاء عن أحمد وابن معين وأبي حاتم[3]، فإنّه مغموز من جهة الحفظ والضبط، صرّح بهذا ابن حبّان فقال: يقلب الأخبار، وينفرد بالمعضلات عن الثّقات، اتهم بأمر فقتل صبرا[4]...

---

(1) المصنف رقم: 32493.

(2) الإصابة 3/ 360.

(3) انظر: الميزان 3/ 166.

(4) المجروحين 1/ 342.

✓ **المرفوع من طريق ابن عباس وأبي هريرة**

- طريق ابن عباس: و هو وارد من روايتين: رواية سعيد بن جُبير، ورواية ابن جُريج:

رواية سعيد بن جبير، رواها الطبراني في المعجم الكبير قال: حدثنا أحمد بن زهير التستري، ثنا يحيى بن المُعلّى بن منصور الرّازي، ثنا محمد بن الصَّلْت، ثنا قيس بن الربيع، عن سالم الأفطس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: جاءت بنت خالد بن سنان إلى النبي ﷺ فبسط لها ثوبه وقال: بنت نبي ضيعه قومه[1].

قلت: فيه قيس بن الربيع، وسالم الأفطس.

سالم قد تقدم الكلام فيه، أما قيس بن الربيع فقال فيه الذهبي: (قيس بن الربيع الأسدي الكوفي، أحد أوعية العلم، صدوق في نفسه سَيّء الحفظ. كان شعبة يثني عليه، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وليس بقوي. وقال يحيى: ضعيف. وقال مرة: لا يكتب حديثه. وقيل لأحمد: لم تركوا حديثه؟ قال: كان يتشيع، وكان كثير الخطأ، وله أحاديث منكرة. وكان وكيع وعلي بن المديني يضعفانه. وقال النسائي: متروك. وقال الدارقطني: ضعيف. قال أبو الحسن ابن القطان: هو ضعيف عندهم كابن أبي ليلى وشَريك، اعتراه من سوء الحفظ لمّا ولي القضاء ما اعتراهما)[2].

وقال فيه ابن حبان: (قد سبرت أخبار قيس بن الربيع من رواية القدماء والمتأخرين، وتتبعتها، فرأيته صدوقا مأمونا؛ حيث كان شابا، فلما كبر ساء حفظه، وامتحن بابن سوء، فكان يدخل عليه الحديث، فيجيب فيه ثقة منه بابنه، فلما غلب المناكير على صحيح حديثه، ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج)[3].

(1) المعجم الكبير رقم: 12250.

(2) الميزان 5/ 477.

(3) المجروحين 2/ 218.

رواية ابن جُرَيْج، أخرجها ابن الجَوْزي في المنتظم فقال: أنبأنا يحيى بن ثابت بن بُنْدار قال: أخبرنا الحسن ابن أبي الحسن بن دوما، قال: أخبرنا ابن جعفر الباقرجي، قال: أخبرنا الحسن بن علي القطان، قال: أخبرنا إسماعيل بن عيسى، قال: أخبرنا إسحاق بن بشر القرشي، قال: أخبرنا ابن جُريج، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: ظهرت نار بالبادية بين مكة والمدينة، وكانت طوائف من العرب يعبدونها، فقام رجل منهم يقال له: خالد بن سنان العبسي فأطفأها ورفع، وقال لإخوته: إني ميت، فإذا مِتّ في موضعي هذا، فإذا حال الحول فارصدوا قبري، وإذا رأيتم عيرا أبتر مقطوع عند قبري فاقتلوه، وانبشوا قبري، فإني أحدثكم بكل شيء هو كائن، فمات فدفنوه، ثم رصدوا قبره عند الحول، فجاء العير فقتلوه، و أرادوا أن ينبشوه، فقالوا: إن نبشناه كانت سبة علينا في العرب، فتركوه. فلما بعث النبي قدمت عليه بنت خالد ابن سنان بعدما هاجر، فقالت: أنا بنت خالد بن سنان. فرحب بها، ثم قال لأصحابه: إن أباها كان نبيا بين مكة والمدينة ضيعه قومه، وقص النبي قصته، وقال: لو نبشوه أخبرهم بشأني وشأن الأمة وما يكون منها[1].

قلت: هذا سند مظلم، إسحاق بن بشر الكاهلي، (كنيته أبو حذيفة القرشي أصله من بلخ، ومنشأه ببخارى، سكن بغداد مدة وحدثهم بها، كان يضع الحديث على الثقات، ويأتي بما لا أصل له عن الأثبات مثل ذلك وغيره، روى عنه البغداديون وأهل خراسان، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب فقط)[2].

- **طريق أبي هريرة**

رواه ابن سعد في الطبقات، فقال: أخبرنا محمد بن عمر، قال: حدثني علي بن مسلم الليثي، عن المقبري، عن أبي هريرة قال: قدم ثلاثة نفر من بني عبس على رسول الله ﷺ فقالوا: إنه قدم علينا قراؤنا فأخبرونا أنه لا إسلام لمن لا هجرة له، ولنا أموال ومواش هي معاشنا، فإن كان لا إسلام لمن لا هجرة له بعناها وهاجرنا. فقال رسول

(1) المنتظم 2/ 127.

(2) المجروحين 1/ 135. وانظر لسان الميزان 2/ 49-50.

الله ﷺ: اتقوا الله حيث كنتم، فلن يلتكم من أعمالكم شيئا؛ ولو كنتم بصمد وجازان. وسألهم عن خالد بن سنان فقالوا: لا عقب له[1]. فقال: نبي ضيعه قومه، ثم أنشأ يحدث أصحابه حديث خالد بن سنان[2].

قلت: محمد بن عمر هو الواقدي متروك، لا يحتج به. قال الذهبي: واستقر الإجماع على وهن الواقدي[3].

وهناك رواية أخرى أخرجها ابن شاهين في الصحابة من طريق الحسين بن محمد، حدثنا عائذ بن حبيب، عن أبيه، حدثني مشيخة من بني عبس، عن سباع بن زيد أنهم وفدوا على رسول الله ﷺ فذكروا له قصة خالد بن سنان فقال: ذاك نبي ضيعه قومه[4].

قلت: وهذا إسناد لا يصح، لأنه عمن لا يُعْرَف.

إذن، من خلال نشر هذه الطرق والروايات يتضح لنا أنها لا تسلم من طعن وخدش، أحسنها وأصلحها طريق سعيد بن جبير الذي روي مرفوعا وموقوفا، ومع ذلك فهو مغموز. وأما الباقي فلا يصلح للاعتبار؛ إذ هو ما بين وضاع ومتروك ومجهول عين.

والحديث ضعّفه كل من: ابن كثير في البداية[5]، والحافظ في الفتح[6]، والسّيوطي في الدّيباج[7].

---

(1) انظر هذا يخالف ما جاء قبل بأن ابنة خالد بن سنان قدمت عليه!؟.

(2) الطبقات الكبرى 1/ 296.

(3) الميزان 6/ 276.

(4) الإصابة 2/ 373.

(5) البداية والنهاية 2/ 212.

(6) فتح الباري 6/ 489.

(7) الديباج للسيوطي 5/ 349.

وأما **الثاني**: فزيادة: «لا نبي بيني وبينه إلا أنه خليفتي في أمتي من بعدي».

قلت: رواها الطبراني[1] في الأوسط قال: حدّثنا عيسى بن محمد الصيدلاني، قال: حدّثنا محمد بن عقبة السَّدوسي، قال: حدثنا محمد بن عثمان بن سنان القرشي، قال: حدّثنا كعب أبو عبد الله، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، قال: قال النبي ﷺ: «ألا إن عيسى بن مريم ليس بيني وبينه نبيّ ولا رسول، ألا إنّه خليفتي في أمتي من بعدي، ألا إنه يقتل الدّجّال، ويكسر الصّليب، وتضع الحرب أوزارها، ألا فمن أدركه منكم فليقرأ عليه السلام». قال أبو هريرة: إني لأرجو أن أكون أوّل من أقرأه السلام من أبي القاسم ﷺ وآكل من جَفْنَتِه[2].

قال الطبراني: (لم يروه عن قتادة إلا كعب بن عبد الله البصري، ولا عنه إلا محمد تفرّد به ابن عقبة)[3].

قال الهيثمي:(فيه: محمد بن عقبة السدوسي، وثّقه ابن حِبّان وضعّفه أبو حاتم)[4].

إذن، فَعِلَّة الحديث تكمن في محمد بن عقبة السدوسي، والحال فيه هو تعارض التوثيق والتضعيف بين ابن حبان وأبي حاتم.

ابن حبان قال في الثقات: (محمد بن عقبة السَّدُوسي من أهل البصرة، كنيته: أبو عبد الله، يروي عن: ابن عُيينة وجرير بن عبد الحميد، حدّثنا عنه الحسن بن سفيان وغيره)[5].

---

(1) ومن طريقه: ابن عساكر في تاريخ دمشق 47/ 492، عن الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد 12/ 502. رقم: 5825. خلال ترجمة عيسى بن محمد الصيدلاني.

(2) المعجم الأوسط 5/ 141-142. رقم: 4898.

(3) المعجم الصغير 2/ 30. رقم: 725.

(4) مجمع الزوائد 8/ 377. رقم: 13788.

(5) الثقات 9/ 100.

فهذا الرجل لم يَعْرِفْ حاله ابن حبّان من جهة الضبط والإتقان، فهو مستور، وقد اشتهر عنه توثيق المجاهيل من هذا النوع[1].

أبو حاتم، نقل عنه نجله في الجرح والتعديل: (ضعيف الحديث كتبت عنه ثمّ تركت حديثه، فليس نحدث عنه. وترك أبو زرعة حديثه ولم يقرأه علينا، وقال: لا أحدّث عنه)[2].

إذن، فتضعيف الرجل من قبل أبي حاتم وأبي زرعة بلغ حدّ الترك، ناتج عن الاطلاع على مروياته وسبرها، فحكمهما أولى بالتقديم. لذلك قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ كثيرا[3].

فمن كان حاله هكذا لا يقبل تفرّده.

النموذج الخامس

عليه ملحظان:

الأول: قوله: (ما هو ضعيف، بل سنده على شرط الصحيح..) مع العلم أنّ الرواية من طريق: قتادة بن دعامة السدوسي، وهو مدلّس مشهور وقد عنعن، وقد عدّه الحافظ في طبقات المدلسين من الطبقة الثالثة، التي قال فيها: (من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع)[4].

الثاني: قوله: (الحديث على شرط البخاري) من خلال المتابعات التي عضد بها رواية محمد بن عبدالله الموصلي، مع العلم أنها ضعيفة:

(1) ينظر التنكيل 1/ 66.

(2) الجرح والتعديل 8/ 36.

(3) تقريب التهذيب 497.

(4) طبقات المدلسين 13.

أحمد بن محمد بن الحسن بن السكن، ليّنه أبو الشيخ بن حيان[1].

علي بن سعيد بن بشير الرازي عَلِيَّك، ضعيف، سأل حمزة السَّهْمي الدارقطني عنه فقال: لم يكن بذاك في حديثه[2].

أبو بكر الباغندي، قال ابن عدي: أرجو أنه كان لا يتعمد الكذب. وقال الإسماعيلي: لا أتهمه، ولكنه خبيث التدليس ومصحّف أيضا. قال الذهبي: كان مدلسا، وفيه شيء[3].

علي بن عمر الموصلي الراوي عنه: فيروز بن عبد العزيز بن الخطاب، لا يُعرف حاله[4].

هل بعد هذا، يُقال عن الحديث: على شرط البخاري؟

النموذج السادس

عليه وعلى المناوي ملحظ في تعيين الراوي:

إذ أخطأ كل منهما في التعرّف عليه، وإليك سند الحديث من مسند أحمد بن حنبل، قال: حدثنا حسن بن موسى، حدثنا هلال بن أبي داود، يعني: الحبطي، أبو هشام، قال أخي هارون بن أبي داود: أتيت أنس بن مالك، فقلت: يا أبا حمزة، إنّ المكان بعيد، ونحن يعجبنا أن نعودك، فرفع رأسه، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: أيُّما رجل عاد مريضا فإنما يخوض في الرحمة، فإذا قعد عند المريض غمرته الرحمة، قال: فقلت: يا رسول الله، هذا الصحيح الذي يعود المريض، فالمريض ما له؟ قال: تحطّ عنه ذنوبه[5].

(1) تاريخ دمشق 5/ 239.

(2) سير أعلام النبلاء 14/ 146.

(3) ميزان الاعتدال 4/ 26.

(4) انظر تاريخ أصبهان 2/ 124.

(5) المسند 21/ 250. رقم: 13673.

قلت: الراوي هو: هلال بن أبي داود الحبطي، وليس كما قال المناوي، وهذا الرجل لا يعرف حاله، فقد ذكره البخاري في التاريخ الكبير وسكت عنه[1]. وأخوه هارون كذلك لا يُعْرَفُ حاله، تفرّد بهذا الحديث، ورغم ذلك وثقه ابن حبان[2]. إذن الحديث ضعيف.

والمناوي قلّد الهيثمي[3] الذي أخطأ في اسم الراوي، وتوهّم مِنْ نَسَبِه: الحَبَطي، أنّه زكريا بن حكيم، الذي قال فيه: ضعيف جدا عند تخريج حديث «نعم الإدام الخَلّ»[4].

أمّا نُفَيْع الأعمى فلا ندري من أين أتى به الشيخ أحمد؟

إذن، وصف الشيخ أحمد للمناوي: لقلة أمانته، لا معنى له.

النموذج الثامن

عليه ملحظ في تعيين الراوي، الذي قال فيه: (ما ذكر الذهبي في الميزان شيئا من هذا أصلا، بل قال: (حازم بن الحسين بصري مجهول). ولم يزد على هذا شيئا)[5].

قلت: اسم الراوي تصحّف على المناوي في فيض القدير، أما اسمه الصحيح فهو: خازم بن الحسين أبو إسحاق الحُمَيْبِي، بالخاء المعجمة. كما في الكامل لابن عدي، والميزان للذهبي[6].

إذن، المناوي كان أمينا في النقل.

---

(1) التاريخ الكبير 8/ 210.

(2) الثقات 5/ 508.

(3) مجمع الزوائد 3/ 20-21. رقم: 3764.

(4)مجمع الزوائد 5/ 56. رقم: 8031.

(5) المداوي 3/ 381.

(6) الكامل 3/ 73. الميزان 1/ 626.

النموذج التاسع

عليه ملحظ بشأن المتابعات التي استدرك بها على المناوي بقوله (وفي الباب..)، هل ترفع الحديث من حضيض الضعف؟

المتابعة الأولى: تكلم فيها الشيخ عن إسماعيل بن عمرو البجلي وذكر الخلاف في حاله، ولم يلتفت إلى محمد بن الفضل بن عطية، الذي وسمه بالكذب كل من أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وابن أبي شيبة والفَلّاس[1].

المتابعة الثانية: فيها: علي بن محمد بن سعيد الثقفي، لا يُعرف حاله، وعلي بن غراب قال عنه ابن عدي في الكامل: (لعلي بن غراب غير ما ذكرت غرائب وإفرادات، **وهو ممن يكتب حديثه)**[2]. **علاوة على الإرسال الذي أشار إليه الشيخ أحمد بقوله والاختلاف في أبي منصور. والحقيقة أنه مرسل صرح بذلك كل من البخاري وابن عبدالبر، وأقرّهم الحافظ ولم يتعقبهم على عادته**[3].

والروايات الأخرى التي أشار إليها عن الحسن بن سفيان والبغوي مدارها على أبي منصور الفارسي[4]. وأبو منصور ليست له صحبة كما قال البخاري وابن عبد البر[5]. فهي مرسلة.

وأما رواية الدينوري في المجالسة[6]، فمنقطعة: محمد بن سلام الجُمَحي (ت232هـ)، فمن حدثه عن معاوية بن أبي سفيان(ت60هـ)؟

---

(1) انظر حاله في ميزان الاعتدال 4/ 6-7.

(2) الكامل 5/ 206.

(3) انظر الإصابة 12/ 629.

(4) انظر معرفة الصحابة لأبي نعيم 3028-3029.

(5) انظر الإصابة 12/ 628.

(6) المجالسة وجواهر العلم 374. رقم: 1733.

إذن الحديث ضعيف، وقد قال عنه الشيخ في الأجوبة الصارفة: (والأحاديث الواردة في الحِدَّة كلّها واهية؛ بل حكم الحفاظ بوضع أكثرها. وعلى فرض ثبوتها...)[1].

النموذج العاشر

على الشيخ ملحظان:

الأول: الحكم على الحديث بالوضع دون دليل.

الثاني: إيراد سند الحديث دون بيان حاله.

بالنسبة لسند الحديث (أخبرنا والدي، أخبرنا أبو الفضل بن برنمة، ثنا أحمد بن إبراهيم بن تركان، ثنا على بن إبراهيم بن عبدالله، ثنا محمد بن علي بن الحسين الهمذاني، ثنا محمد بن عبيد، ثنا عبدالله بن عبيد الله المقري، ثنا ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس به)[2]. فيه:

- شِيرويه بن شَهْردار بن شِيرويه بن فَنّاخَسْرُو بن خَسْرُكان، الحافظ، أبو شجاع الدَّيْلَميّ، الْهَمَذَانيّ، (ت509هـ) صاحب الفردوس، قال عنه الذهبي: متوسط المعرفة، وليس هو بالمتقن[3].

- أبو الفضل بن برنمة: هذا مُصَحّف، وهو: أبو الفضل محمد بن عثمان ابن زَيْرَك القُومَساني (ت471هـ) قال شيرويه: كان صدوقا ثقة[4].

- أحمد بْن إبراهيم بْن أحمد بْن تُركان بن جامع، أبو العباس التميمي الهمذاني الخفاف. (ت402هـ)، قال شيرويه: ثقة صدوق[5].

---

(1) الأجوبة الصارفة 59.

(2) المداوي 4/ 48-49.

(3) تاريخ الإسلام 11/ 122.

(4) تاريخ الإسلام 10/ 335-336.

(5) تاريخ الإسلام 39/9.

- علي بن إبراهيم بن عبدالله: لم أقف له على ترجمة.

- محمد بن علي بن الحسين الهمْذاني، هو: محمد بْن عليّ بْن الحُسين بْن يزيد، أبو بَكْر الهَمْذانيّ الصَّيْدلانيّ. (ت320هـ)، قال شيرويه: كان سمحًا سهلًا، صالحًا صدوقًا[1].

- محمد بن عبيد: لعله مصحف عن محمد بن سعيد، وهو: محمد بن سعيد بن سليمان، أبو جعفر الكُوفيُّ المعروف بابن الأصبهاني. (ت220هـ)، قَالَ أبو حاتم: كَانَ حافظًا يُحدِّث من حفظه. لم يكن بالكوفة أتقن حفظًا منه. وكان لَا يقبل التَّلْقين[2].

- عبدالله بن عبيد الله المقرى: لعله مصحّف عن: عبدالله بن إدريس الأودي المقرئ، وهو من شيوخ ابن جُرَيْج، من رجال الجماعة[3].

- عبدالملك بن جُرَيْج: ثقة من رجال الجماعة، لكنه مدلس، وقد عنعن، قال أحمد بن حنبل: إذا قال ابن جريج: قال فلان، وقال فلان، وأُخبرت، جاء بمناكير، وإذا قال: أخبرني وسمعت، فحسبك به[4].

- عطاء ين أبي رباح تابعي ثقة، من رجال الجماعة[5].

إذن هذا الحديث، ضعيف من:

شيرويه ضعيف من قبل حفظه، وقد تفرّد بروايته، وعنعنة ابن جريج المدلّس.

هذا أعدل الأحكام فيه، ولا يرقى إلى الوضع، لأنّ متنه لا نكارة فيه[6].

---

(1) تاريخ الإسلام 7/ 397.

(2) تاريخ الإسلام 5/ 437.

(3) تنظر ترجمته في: تاريخ الإسلام 4/ 1136. تهذيب الكمال 14/ 293-300.

(4) ينظر: تهذيب الكمال 14/ 347.

(5) تنظر ترجمته في: تهذيب الكمال 20/ 69.

(6) قالت الدكتورة فدوى بنكيران: (فقد يكون الحديث موضوعا في نقده لنكارة متنه). ليس من السنة النبوية 118. هذا كلام يحتاج إلى بيان، ولا يكفي فيه إطلاق الاحتمال. لأن الدعاء مفتاح =

والحديث حكم عليه الشيخ الألباني بالضعف فقال: وهذا إسناد ضعيف؛ من دون ابن جريج لم أعرفهم؛ غير الهمذاني؛ أورده الذهبي في «الميزان»، وقال: (قال الإدريسي: كان يجازف في الرواية في آخر أيامه).. [1].

قلت: من دون ابن جُرَيْج فقد اتّضح أمرهم، وأما الهمذاني فلم يوفق الشيخ في معرفته، لأنّ المذكور في الميزان يُعرف بالعلوي، كذا يُذكر مقيدا في الأسانيد كما في تاريخ بغداد[2]. والله أعلم.

النموذج الحادي عشر

يُلاحظ عليه: تصحيح الحديث بالشاهد رغم الضعف والمخالفة.

فالحديث ضعيف كما قال الهيثمي، وقد سكت عنه الشيخ دون تعقب، أما تصحيح الحديث بالشاهد ففيه نظر، لأن حديث بلال ابن الحارث المزني «رمضان بالمدينة خير من ألف رمضان فيما سواها من البلدان، وجمعة بالمدينة خير من ألف جمعة فيما سواها من البلدان» جاء في تفضيل المدينة على سائر البلدان بإطلاق، وهذا يتعارض مع الشاهد الذي أورده الشيخ، ولفظه: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام»[3]. ويتضح منه استثناء المسجد الحرام من

=الرحمة، والرحمة تتجلى في الاستجابة، والوضوء مفتاح الصلاة لأنه بدون وضوء لا تصح الصلاة، والصلاة مفتاح الجنّة لأنها إذا صلحت صلحت سائر الأعمال كما في الحديث، فتكون سبيلا إلى الجنة. والاستدلال عليه بيّن وواضح له شواهد من الكتاب والسّنّة. لا يسعها المجال هنا.

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة 8/ 100. رقم: 3609.

(2) تاريخ بغداد 4/ 153.

(3) رواه البخاري في الصحيح-كتاب التهجد-باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة. رقم: 1190. 2/ 60. مسلم في الصحيح-كتاب الحج-باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة. رقم: 1394. ص546.

التفضيل. ولأجل هذا حكم عليه الذهبي بالبطلان لمخالفته ما صحّ، والضعيف إذا خالف حديث الثقة حكم عليه بالنكارة. ولأجل ذلك أقرّ الحافظ ابن حجر الذهبي في اللسان، ولم يتعقّبه[1]. والله أعلم.

النموذج الثاني عشر

قوله: هذا حديث موضوع في نقدي وإن لم أقف على سنده[2].

قلت: سنده كما في تاريخ قزوين للرافعي قال: أخبرنا فضل الله بن إسماعيل بن سعد الكَبْكاني، أنبأ علي ابن منصور الهَرَوِي، أنبأ أبو علي المظفر بن إلياس السعيدي، ثنا أبو بكر محمد بن أحمد الحدادي، ثنا أبو معاذ عبد الرحمن بن محمد بن علي، ثنا أحمد بن محمد بن علي السعيدي بجُرْجَان، ثنا عبد الله بن أحمد، ثنا محمد بن المسيّب الأَرْغِياني، ثنا أحمد بن شيبان الرَّمْلي، ثنا عبد الله بن ميمون، ثنا جعفر بن محمد الصادق، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله، نحوه[3].

فيه: عبدالله بن ميمون القدّاح المكي، ساقط. قال أبو حاتم: متروك. وقال البخاري: ذاهب الحديث. وقال ابن حبان: لا يجوز أن يحتج بما انفرد به[4].

النموذج الثالث عشر

قلت: عليه ملاحظ عدّة، منها:

الأول: قوله: (فقد يكون أبو رفاعة الذي لم يجد الهيثمي من وثقه ولا من جرحه، قد وجد المصنف من وثقه، وقد يكون المذكور في سند هذا الحديث هو غير الذي بحث عنه الهيثمي فلم يجد من وثقه...) وهذا كلام غير علمي، وتحقيق القول في حال

(1) ينظر لسان الميزان 4/ 330.

(2) المداوي 4/ 196. هذا الحديث أدرجته الدكتورة فدوى بنكيران في كتابها ليس من السنة النبوية ص129، دون تعليق أو توضيح.

(3) التدوين في أخبار قزوين 1/ 187-188.

(4) ينظر ميزان الاعتدال 2/ 512.

أبي رفاعة، هو: رفاعة ويقال: أبو رفاعة، ويقال: أبو مطيع ابن عوف الأنصاري، من رجال النسائي وأبي داود، روى عن أبي سعيد الخُدْري في العزل، روى عنه محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان[1]. ولم يوثقه أحد. وسكت عنه الذهبي في الكاشف[2].

إلا أنّ ابن حجر في التقريب، قال: مقبول[3]. يعني: إذا توبع.

والصواب، أن يقول: مجهول. لأنه تفرّد بالرواية عنه واحد، ولم يوثقه أحد.

الثاني: تصحيحه لأسانيد أحمد بن حنبل، وحالها كما يلي:

- إسماعيل، عن هشام الدَّسْتَوائي، قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن أبي رفاعة، عن أبي سعيد الخُدْري.

ضعيف بسبب الانقطاع؛ لأن يحيى بن أبي كثير لا يروي عن أبي رفاعة إلا بواسطة محمد بن عبد الرحمن كما جاءت رواياته عند النسائي في الكبرى[4]. وقد نصّ على ذلك البخاري في الكنى[5]، وكذلك أبو حاتم كما في الجرح والتعديل[6].

- إسحاق بن عيسى، حدثنا عبد الرحمن بن زيد، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخُدْري.

ضعيف، فيه: عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، ضعفه كل من علي بن المديني وأحمد بن حنبل وأبو داود والنسائي[7].

---

(1) تهذيب الكمال 9/ 211.

(2) الكاشف 1/ 397.

(3) تقريب التهذيب 210.

(4) ينظر السنن الكبرى 8/ 222-223. الأرقام: 9030-9031-9032-9033.

(5) التاريخ الكبير 9/ 31.

(6) الجرح والتعديل 9/ 371-372.

(7) ينظر تهذيب الكمال 17/ 116-117.

- المُطَّلِب بن أبي ليلى عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخُدْري.

والصواب: المطلب عن ابن أبي ليلى عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخُدْري، به.

ضعيف أيضا، فيه:

- المطّلب بن زياد الكوفي، قال فيه الحافظ في التقريب: صدوق ربما وهم[1].

- محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، قال أحمد بن حنبل: كان يحيى بن سعيد يضعّف ابن أبي ليلى. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: كان سيء الحفظ مضطرب الحديث، كان فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه، في حديثه اضطراب. وقال أبو بكر ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين ليس بذاك[2]. قال الحافظ: صدوق سيء الحفظ جدا[3].

- عطيّة بن سعد العَوْفي، ضعفه أحمد بن حنبل وأبو حاتم، والنسائي.. [4]. قال الحافظ: صدوق يخطئ كثيرا، وكان شيعيّا مدلّسا من الثالثة[5]. وقد عنعن.

وهذه، الطرق لا تتقوى لضعفها الشديد.

الأولى: انقطاع وجهالة.

الثانية: ضعف ابن أسلم.

الثالثة: واهية.

الثالث: قوله: أصله في الصحيحين بل متواتر.

---

(1) تقريب التهذيب 534.

(2) تهذيب الكمال 25/ 624.

(3) تقريب التهذيب 493.

(4) تهذيب الكمال 20/ 147-148.

(5) تقريب التهذيب 393.

قلت: أصله في الصحيحين يعني: تسحروا فإن في السحور بركة[1].

والمتواتر، هو: تأخير السحور،والأمر بالتسحر والحث عليه. كما في نظم المتناثر[2].

أما صلاة الملائكة على المتسحرين، فمنكرة لتفرّد الضعفاء بها. لذلك لما سأل عبد الرحمن بن أبي حاتم أباه عنها، قال: هذا حديث منكر[3].

النموذج الرابع عشر

قوله دون بيان: هذا حديث باطل.

قلت: أخرجه الحاكم في المستدرك من طريق ابن خُزَيْمَة قال: ثنا محمد بن حسان الأزرق، ثنا ريحان بن سعيد، ثنا عَبّاد، هو: ابن منصور، عن أيوب، عن أبي قِلابة، عن أنس ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: سيدرك رجال من أمتي عيسى بن مريم عليهما الصلاة والسلام يشهدون قتال الدّجّال[4].

وفيه: عباد بن منصور، متروك يروي المناكير وقد تفرّد بهذا الحديث عن أيوب، فلم يشاركه أحد غيره[5]. لذلك قال الذهبي معلقا على الحاكم: منكر.

النموذج الخامس عشر

عليه ملحظان:

(1) صحيح البخاري-كتاب الصوم-باب بركة السَّحور.. رقم: 1923. 3/ 29. صحيح مسلم-كتاب الصّيام-باب فضل السّحور وتأكيد استحبابه. رقم: 1095. ص424.

(2) نظم المتناثر 130.

(3) علل ابن أبي حاتم 3/ 87. رقم: 713.

(4) المستدرك على الصحيحين 4/ 544. هذا الحديث ذكرته الدكتورة فدوى بنكيران في ليس من السنة النبوية ص131. وعلّقت عليه بكلام الذهبي في التلخيص.

(5) انظر الكامل 4/ 338. وميزان الاعتدال 2/ 376.

الأول: الاستدراك بدون موجب؛ إذ كل من الطبراني وأبي نعيم والمخلص روى الحديث من نفس الطريق المروية بجامع الترمذي. فلا داعي للاستدراك.

الثاني: بيان حال المُسْتَدْرَك به، فالحديث تفردّ به: عبدالله بن عمران القرشي البصري وفيه كلام.

قال عنه أبو حاتم: شيخ[1]. وقال العقيلي في الضعفاء: لا يتابع على حديثه[2]. وذكره الذهبي في الميزان، دون تعقيب، وقال: لينه العقيلي[3].

ولم يُوَثِّقْه أحد سوى ما حكى المزي في تهذيب الكمال أنّ ابن حبان ذكره في الثقات[4]. وتابعه على ذلك ابن حجر في تهذيب التهذيب[5].

وقال مُغَلْطَاي في إكمال التهذيب: (والذي في كتاب الثقات لابن حبان: عبد الله بن عمر. والصحيح عمران شيخ يروي عن عاصم الأحول عن ابن سرجس..)[6].

قلت: والذي في الثقات، هو: (عبد الله بن عمر الْقرشِي من أهل مَكَّة يروي عَن عبد الْملك بن حَيَّان عَن إِبْرَاهِيم النَّخعِيّ روى عَنْهُ مُوسَى بْن إِسْمَاعِيل)[7]. وليس المقصود هذا.

وبهذا يتضح وَهَمُ المِزّي رحمه الله. والله أعلم.

إذن، الرجل ضعيف.

---

(1) الجرح والتعديل 5/ 130.

(2) الضعفاء الكبير 2/ 687.

(3) ميزان الاعتدال 2/ 467.

(4) تهذيب الكمال 15/ 382.

(5) تهذيب التهذيب 5/ 300.

(6) إكمال تهذيب الكمال 8/ 100.

(7) الثقات 8/ 344.

النموذج الخامس عشر

قوله: بل أنت ملام من وجهين، ومن حيث ظلمك وتعديك وتقصّدك للمصنف بدون موجب سوى الحسد، ومن حيث تغافلك عن اصطلاحه وأنت تعلم أن لفظ أحمد وأبي يعلى لا يدخل هنا لأنّه عندهما مصدر بلفظ: «اللذين» جوابا للسائل دون لفظ «الشهداء» كما هنا[1].

قلت: المناوي رحمه الله راعى في ذلك الصنعة الحديثية التي قال عنها السيوطي في مقدّمة الجامع الصغير: (وبالغت في تحرير التخريج، فتركتُ القِشْرَ، وأخذتُ اللُّباب)[2].

في عدوله عن العزو لأحمد بن حنبل بإسناد جيّد[3]، إلى الطبراني وإسناده ضعيف[4]، مع العلم أن الحديث لا يُعرف إلا من حديث نُعَيْم بن هَمّار. لذلك كان كلام المناوي في محله مراعاة لقوة السند الذي عليه المُعَوّل في قبول الحديث.

---

(1) المداوي 4/ 306.

(2) الجامع الصغير 15.

(3) مسند أحمد 37/ 144. بإسناده عن الحكم بن نافع، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن نعيم بن همار أن رجلا سأل النبي ﷺ أي الشهداء أفضل؟ قال: الذين إن يلقوا في الصف يلفتون وجوههم حتى يقتلوا، أولئك ينطلقون في الغرف العلى من الجنة، ويضحك إليهم ربهم، وإذا ضحك ربك إلى عبد في الدنيا فلا حساب عليه.

(4) المعجم الأوسط 3/ 286-287. بإسناده عن بكر قال: نا شعيب بن يحيى، قال: أنا ابن لهيعة، عن علي أبي دينار الهذلي، عن نعيم بن همار به. فيه: بكر بن سهل الدمياطي، قال النسائي: ضعيف. ميزان الاعتدال 1/ 346. وعلي أبو دينار الهذلي، لا يُعرف، ولعلّه محرّف عن: عطاء بن دينار شيخ ابن لهيعة. انظر ترجمته في تهذيب الكمال 20/ 67.

أمّا الشيخ أحمد ﷾ فراعى طرف الحديث لذلك تمسّك بصنيع السيوطي في إدراج الحديث في سلك حرف الشين. **لكنه أساء في الرّد بقوله: ومن حيث ظلمك وتعديك وتقصّدك للمصنف بدون موجب سوى الحسد..**

فلو قال له: بل أنت ملام لغفلتك عن اصطلاحه في ....

أمّا التقصد والحسد فمن أفعال القلوب التي لا يطلع عليها إلا علام الغيوب.

النموذج الخامس عشر

قوله: فكيف يَنْقُل كلام العامري، وهو رجل جاهل أحمق يصحح الموضوع، ويحسن المنكر بهواه، ولمجرد ذوقه، غير ناظر إلى الإسناد، ولا قواعد التصحيح والتحسين، ولكن الشارح لا يستغرب منه النقل عن العامري[1].

قلت: يلاحظ عليه حِدّة في الكلام وشِدّة في الوصف، حين تعرّض للعامري، وهو: محمد بن عبد الله بن أحمد بن حبيب، أبو بكر العامريّ الصُّوفيّ الواعظ، ويُعرف بابن الخبازة.

قال ابن الجوزي: شرح كتاب الشّهاب، وكانت له معرفة بالحديث والفقه، وكان يعظ ويتكلّم على طريقة التّصوّف والمعرفة من غير تكلّف الوعّاظ... قرأت عليه كثيرًا من الحديث والتّفسير، وكان نعْم المؤدِّب يأمُر بالإخلاص وحُسْن القصْد[2].

وكتابه سماه: روضة الآداب في شرح غريب الشهاب وما يتضمنه من الحكم والآداب. لا يزال مخطوطا، منه نسخ كثيرة بشتى مكتبات العالم.

والأَوْلى أن يقول بعبارة ألطف: وهذا رجل بعيد عن الفن، فلا عبرة بتصحيحه، خصوصا وأن سند الحديث فيه متروك.

دون وَسْمِه بالجهل والحمق.

---

(1) المداوي 4/ 306.

(2) تاريخ الإسلام 11/ 510-511.

خاتمة

وبعد هذا الأنس في مصاحبتي لكتاب المداوي لعلل المناوي للشيخ أحمد ابن الصديق الغماري رحمه الله، والوقوف مَلِيًّا مع نَقَداته النافذة، انتقاءً وتفكيكا ونقدا، خلصت إلى:

1) **شخصية المؤلف طغت على العمل، ويتمثل ذلك في ثلاث خصائص:**

الأولى: التعصّب، فالشيخ كان متعصبا جدا للسيوطي محاميا عنه لذلك كان يحتدّ في الكلام، ويصف المناوي بأقذع النعوت.

الثانية: التسرع في النقد، ويتجلى ذلك في إصداره الأحكام والتخطئة، دون بيان.

الثالثة: التّوَهُّم، ويتضح في تقريره لأمر (تعيين اسم راو، أو تصحيح رواية) دون تبصّر، ثم البناء عليه بما يخالف الحقيقة الواضحة الناصعة.

وهذا لا يتسّق والخصائص التي انطبعت على تواليف المتقدّمين من المحدّثين؛ أمثال: البخاري ومسلم والدارقطني، والمتمثلة في: التّجرّد، والتثبّت، والتّبصّر.

بل حتى المؤلف التزم بهذه الخصائص في بعض أوضاعه، مثل: الأخبار المسطورة في القراءة في الصلاة ببعض السورة. واغتنام الأجر من حديث الإسفار بالفجر. وتحقيق الآمال في إخراج زكاة الفطر بالمال. ومسالك الدلالة على مسائل الرسالة. والحسبة على من جوّز صلاة الجمعة بلا خطبة، ورفع المنار بطريق حديث من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار. والهداية في تخريج أحاديث البداية...

ولعلّه في هذا التأليف أثرت عليه ظروف الاعتقال، لأنه ألّف الكتاب وهو بأزمور معتقلا من طرف السلطات الاستعمارية.

2) قولة الشيخ عبدالله بن الصديق رحمه الله (من أراد صناعة الحديث فعليه بالمداوي) لا تتفق ومضمون الكتاب:

لأنّ صناعة الحديث تُسْتفاد من: نشر وسبر الطرق مع النقد والمعارضة والمقارنة لبيان المخالفة وكشف العلل، ثم الترجيح بين الرواة في حالة الاختلاف، لا الحكم دون بيان، أو الترجيح دون تفصيل، أو سرد الطرق من غير نقد، أو تصحيح ما لا يستحق التصحيح... وهذا هو الذي كشفته النماذج الواردة في هذا البحث، ولها نظائر أخرى لا يسعها هذا المجال.

وبهذا، فنقدي لصنيع الشيخ في الكتاب ليس انتقاصا منه، ولا تحقيرا للكتاب، وإنما هو تنبيه للقارئ وخاصة طالب العلم الشادي:

- أن يجعل سنة رسول الله ﷺ هي العليا والمقصد الأسمى.
- أن يطّرح دثار العصبية عن عاتقه.
- أن يكون على بصيرة مما تطاله يده كيلا يَسْرِقَهُ طبع المؤلف، فيكتسب طريقته في النقد بكل تلويناتها.
- أن يتّصف بالفطنة والتيقظ طلبا للحكمة من أصولها، بإقناع وعن اقتناع. وبها تنبني الشخصية الناقدة، مستقلة في أوضاعها، مبدعة في إنتاجها.

والله ولي التوفيق. والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين.

في طنجة: 25 جمادى الثانية 1438 هـ

جريدة المصادر والمراجع

1) الأجوبة الصارفة لإشكال حديث الطائفة لأحمد ابن الصديق الغماري. تح: عدنان زهار. دار الكتب العلمية-بيروت. ط1/ 2002.

2) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني. تح: جماعة من الباحثين. مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية-القاهرة. ط1/ 2008.

3) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي بن قليج. تح: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم. دار الفاروق الحديثة-مصر. ط1/ 2001.

4) البحر العميق في مرويات ابن الصديق لأحمد ابن الصديق الغماري. دار الكتبي-مصر. ط1/ 2007.

5) البداية و النهاية لأبي الفداء إسماعيل بن كثير. مكتبة المعارف – بيروت.

6) تاريخ أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني. تح: سيد كسروي حسن. دار الكتب العلمية-بيروت. ط1/ 1990.

7) تاريخ الإسلام للذهبي. تح: بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي-بيروت. ط1/ 2003.

8) التاريخ الكبير للبخاري. دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد الدكن. الهند.

9) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي. تح: بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي-بيروت. ط1/ 2002.

10) تاريخ دمشق لابن عساكر. تح: عمرو بن غرامة العمروي. دار الفكر-بيروت. سنة 1995.

11) التدوين في أخبار قزوين لعبدالكريم الرافعي. تح: عزبز الله العطاردي. دار الكتب العلمية-بيروت. 1987.

12) تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني. تح: محمد عوامة. دار الرشيد-سوريا. سنة 1986.

13) التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبد الرحمن المعلمي اليماني. تح: محمد ناصر الدين الألباني ومحمد عبد الرزاق حمزة. دار الكتب السلفية – القاهرة.

14) تهذيب الكمال لأبي الحجاج يوسف المزي. تح: بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة – بيروت. سنة 1980.

15) الثقات لمحمد ابن حبان البستي. دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد الدكن. الهند. ط1/ 1973.

16) الجامع الصغير من حديث البشير النذير للسيوطي. دار الكتب العلمية-بيروت. ط2/ 2004.

17) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم. دار إحياء التراث العربي-بيروت. ط1/ 1952.

18) الحنين بوضع حديث الأنين تح: بدر العمراني. دار الكتب العلمية-بيروت. ط1/ 2001.

19) الديباج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي. تح: أبي إسحاق الحويني. دار ابن عفان – الخبر السعودية. ط1/ 1996.

20) سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني. دار المعارف-الرياض. ط1/ 1992.

21) السنن الكبرى للنسائي. مؤسسة الرسالة-بيروت. ط1/ 2001.

22) سير أعلام النبلاء للذهبي. تحقيق جماعة من الأساتذة بإشراف: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط7/ 1994.

23) صحيح البخاري. تح: محمد زهير بن ناصر الناصر. دار طوق النجاة. ط1/ 1422.

24) صحيح مسلم القشيري. اعتناء: أبو صهيب الكرمي. بيت الأفكار الدولية-الرياض. 1998.

25) الضعفاء الكبير للعقيلي. تح: عبدالمعطي أمين قلعجي. المكتبة العلمية-بيروت. ط1/ 1984.

26) الطبقات الكبرى لابن سعد. دار صادر – بيروت.

27) طبقات المدلسين= تعريف أهل التقديس بمراتب الموسومين بالتدليس لابن حجر العسقلاني. تح: عاصم بن عبدالله القريوتي. مكتبة المنار-الأردن. ط1.

28) علل الحديث لعبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي. تح: فريق من الباحثين. الطبعة السعودية-الرياض. ط1/ 2006.

29) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني. تح: فؤاد عبد الباقي و محب الدين الخطيب. دار المعرفة – بيروت. 1379.

30) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي. تح: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب. دار القبلة للثقافة الإسلامية-جدة. ط1/ 1992.

31) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي. تح: يحيى مختار غزاوي. دار الفكر – بيروت. 1988.

32) لسان الميزان لابن حجر العسقلاني. تح: عبدالفتاح أبي غدة. دار البشائر الإسلامية- بيروت. ط1/ 2002.

33) ليس من السنة النبوية لفدوى بنكيران. عالم الكتب-بيروت. ط1/ 2009.

34) المجالسة وجواهر العلم لأبي بكر الدينوري. تح: مشهور حسن سلمان. دار ابن حزم-بيروت. 1419.

35) المجروحين لابن حبان. تح: إبراهيم زايد. دار الوعي – حلب. سنة 1396.

36) مجمع الزوائد لنور الدين الهيثمي. تح: محمد عبدالله درويش. دار الفكر-بيروت. 1944.

37) المداوي لعلل المناوي لأحمد بن الصديق الغماري، دار الكتبي-مصر. ط1/ 1996.

38) المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري. وبذيله: التلخيص للذهبي. مصورة عن الطبعة الهندية. دار المعرفة-بيروت.

39) المسند لأحمد بن حنبل. تح: شعيب الأرناؤوط وآخرون. مؤسسة الرسالة-بيروت. ط1/ 2001.

40) مصنف ابن أبي شيبة. تحقيق: كمال يوسف الحوت. مكتبة الرشد – الرياض. ط 1/ 1409.

41) المعجم الأوسط. تح: طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني. دار الحرمين – القاهرة. 1415.

42) المعجم الصغير للطبراني. تح: محمد شكور. المكتب الإسلامي – بيروت. ط1/ 1985.

43) المعجم الكبير للطبراني. تح: حمدي عبد المجيد السلفي. مكتبة العلوم والحكم – الموصل. سنة 1983.

44) معرفة الصحابة لأبي نعيم. تح: عادل يوسف العزازي. دار الوطن-الرياض. ط1/ 1998.

45) المنتظم في تاريخ الأمم و الملوك لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي. تح: محمد ومصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية – بيروت. ط 1/ 1992.

46) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي و فتحية علي البجاوي. دار الفكر العربي – بيروت.

47) نظم المتناثر من الحديث المتواتر لمحمد بن جعفر الكتاني. تح: شرف حجازي. دار الكتب السلفية-مصر. ط2.

48) الهداية تخريج أحاديث البداية لأحمد ابن الصديق الغماري. دار عالم الكتب-بيروت. ط1/ 1987.